دور الاستثمار الأجنبي وتأثيراته في بناء القدرة التنافسية للدول النامية

ثامر عبد العالي الشمري
كلية الزراعة / بابل

الخلاصة :

مرت ظاهرة انتقال رؤوس الأموال دوليا بتغيرات كبيرة وخصوصا في العقدين الأخيرين من القرن الماضي حتى الآن بسبب التحرير المتزايد للاقتصاديات والأسواق الوطنية وزيادة درجة التكامل والاعتماد المتبادل فيما بين دول العالم في مجال الإنتاج والتجارة وما تبعها من موجة تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة بقيادة الشركات متعددة الجنسية او في صورة استثمارات أجنبية غير مباشرة (محفظيه) واسعة التداول، وإزاء هذه التطورات زادت حدة المنافسة الدولية على الأسواق والفرص، باعتبار إن عولمة النشاط المالي هي مرحلة مكملة لعملية تحرير التجارة الخارجية.

Abstract :

The Phenomena of transporting Financial capital international have big changes specially in last century till now because of increasing in economic and national markets and the increasing in perfect and exchange dependent in the side of production and trade and what follow it in flow of capital financial in the from foreign Direct investment or form indirect foreign investment large .behind this development the international competitive became wide on the markets and chances. By considering Globalization the financial activity in completed stag after the Foreign trade becoming free

المقدمة :

يشهد عالم اليوم تحولات هامة تتميز بسرعتها وتعقدها في المجالات كافة ، يأتي في مقدمتها إزالة القيود عن الاستثمارات الأجنبية (المباشرة والمحفظية) ، وأصبحت عوامل الإنتاج أكثر قدرة على الانتقال عبر الحدود الوطنية ، مما أدى الى إحداث زيادة كبيرة في حجم تلك التدفقات وخلق أسواق مالية تتمتع بقدرة عالية على تجاوز القيود التي كانت تحد من حركتها في السابق ، خاصة بعد إدخال تجارة الخدمات المالية والمصرفية ضمن مبادئ منظمة التجارة العالمية ، وهناك العديد من العوامل التي ساعدت في خلق هذا التحول من أهمها الثورة الرقمية وتزايد الاتجاه نحو تكامل الأسواق وتحرير التجارة الخارجية باعتبارها نقطة التفاعل بين مختلف الاقتصاديات والرابط الأهم بين الدول ، وكان من نتائج هذه التحولات ارتفاع حده المنافسة بين مختلف المنتجات ، لذا سعت الدول الى الاهتمام بقدرتها التنافسية لاسيما تنافسية صادراتها في الأسواق المحلية والدولية والعمل على تعديل مواقفها من الاستثمارات الأجنبية ودراسة المسائل المتعلقة بجذب مثل هذه التدفقات وتوفير أقصى درجات الأمن والإغراء لها ، إدراكا منها بأهمية مثل هذه الأموال في تحسين أدائها الاقتصادي والارتقاء بمستوى صادراتها لدعم تنافسيتها أما من خلال الاستثمار في أنشطة جديدة ذات قيمة مضافة اكبر أو بالتحول من النشاطات ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على عوامل الانتاج الموروثة الى أنشطة ذات إنتاجية أعلى تعتمد على العوامل المكتسبة ، أي الانتقال من الميزة النسبية الى الميزة الديناميكية (الميزة التنافسية) بوصفها مفهوم لا يعتمد على وفرة أو ندرة عوامل الانتاج التقليدية فقط وإنما على مجموعة مترابطة من المحددات تتمثل بـ :

- التكنولوجيا الجديدة
- حاجيات جديدة للمستهلكين
- تغيير تكاليف الانتاج
- تغير القيود الحكومية المتعلقة بمواصفات المنتج أو حماية البيئة

ونظرا لعجز الدول النامية عن مواجهة مثل هذه التحديات فقد بدأ الاهتمام يتجه نحو الخارج والعمل على توطين الشركات متعددة الجنسيات بوصفها مصدرا مهما لنقل التكنولوجيا المتقدمة والمعارف الإدارية والتنظيمية والتسويقية وعاملا فعالا لتحسين الانتاجية وتلبية حاجات الطلب العالمي ، فضلا عن خلق فرص عمل جديدة وتأهيل اليد العاملة وتحفيز المؤسسات الوطنية ، لذا أصبحت مثل هذه الاستثمارات حاجة ملحة للدول لدعم قدرتها التنافسية والاندماج السليم في الاقتصاد العالمي على أسس قوية ومتينة .

أهمية البحث:

معرفة علاقة الاستثمار الاجنبي بالتنافسية وبيان مدى استفادة الدول المضيفة من رأس المال الاجنبي في ظل اقتصاد السوق المفتوح وزوال العوائق أمام التجارة والاستثمار.

هدف البحث :

يهدف البحث الى بيان أنواع الاستثمارات الأجنبية وتأثيراتها التنموية في دعم وبناء مزايا تنافسية لاقتصاديات الدول المضيفة .

فرضية البحث

يؤدي الاستثمار الاجنبي دور المحفز للنشاط الاقتصادي في الدول النامية ومن ثم دعم قدرة هذه الدول على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية .

ISSN 2072-3875

هيكلية البحث :

لغرض معرفة علاقة الاستثمار الاجنبي بالقدرة التنافسية قسم هذا البحث الى مبحثين ، تناول المبحث الأول الإطار النظري للاستثمار الاجنبي والقدرة التنافسية الدولية ، اما المبحث الثاني فقد خصص لبيان دور الاستثمار الاجنبي في تنمية القدرة التنافسية للدول النامية .

المبحث الأول

إطار نظري حول الاستثمار الاجنبي والقدرة التنافسية الدولية

أولا: الاستثمار الاجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI)

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر ، احد المتغيرات المؤثرة في تطوير مختلف الاقتصادات ونموها، ومؤشر على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني وقدرته على المنافسة في الأسواق الدولية ، ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد كان ولا يزال عرضة للنقاش والجدل بسبب تعدد مصادره وإشكاله وآثاره في الدول المضيفة له مما جعله يحتل أولويات الأدبيات الاقتصادية على نحو متزايد بسبب ظهور متغيرات عالمية جديدة نتيجة لتبدل الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية على الدوام. ومن هنا سيتم تناول (FDI) وفق الجوانب الاتية :

1- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر، أنواعه، عوامل جذبه ومحدداته.
2- تطور الاستثمار الاجنبي المباشر.
3- الاستثمار الاجنبي المباشر والدور المتزايد للشركات متعددة الجنسية.
4- أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم القدرة التنافسية.

1- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر، أنواعه، عوامل جذبه ومحدداته

أ- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة، وهذا الاستثمار يعكس علاقة طويلة الأجل لمنفعة مستثمر من دولة أخرى يكون له الحق في إدارة ممتلكاته والرقابة عليها من دولته الأم أو من الدولة المضيفة، سواء كان هذا المستثمر شركة أم فرداً أم مؤسسة (UNCTAD , 2000) كما يعرفه صندوق النقد الدولي، هو الاستثمار الذي يمتلك فيه المستثمر الاجنبي نسبة 10% أو أكثر من رأسمال (أو القوة التصويتية في مجلس إدارة) إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية في القدرة على التأثير في إدارة المؤسسة (علي ، 2004) وهناك العديد من التعارف التي تناولت هذا الموضوع إلا إن المجال هنا لا يتسع لذكرها جميعا وهي على الرغم من كثرتها إلا إنها تشترك جميعا في نقاط أساسية منها (خضير ، 2004) :

- شراء جزئي او كلي لشركة او مشروع قائم بهدف المشاركة الفعلية او الاستقلال بالإدارة والقرار.
- شراء الأوراق المالية (الأسهم او السندات) لغرض الإشراف المباشر على أنشطة المؤسسات المصدرة لتلك الأوراق (مطر ، 1999) .
- تأسيس فروع لبعض الشركات متعددة الجنسيات في الدول الأجنبية بهدف ممارسة نشاطات إنتاجية وخدمية مختلفة في اقتصاديات الدول المضيفة.
- يعمل المستثمر الاجنبي على نقل التكنولوجيا وكل ما يتعلق بالأسرار الصناعية والعلامات التجارية الخاصة بالشركة الأم.

ب- أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر

يمكن تصنيف الاستثمار الاجنبي المباشر استنادا الى:

1- وجهة نظر الدولة المصدرة (Moosal , 2002)

- الأفقي: يهدف الى توسيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع او سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا.
- العمودي: يهدف الى استغلال المواد الأولية او للاقتراب أكثر من المستهلكين.
- المختلط: ويشمل النوعين المشار إليهما في أعلاه.

2- وجهة نظر الدول المتلقية (خضير ، 2004)

- الاستثمارات الهادفة الى إحلال الواردات
- الاستثمارات الهادفة الى زيادة الصادرات
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

ج- حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر ومحدداته

نظرا لأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر فان عملية جذبه ليست سهلة، خاصة إذا كانت هناك منافسة دولية على جذبه، فكل الدول لها مصلحة قوية في جذب رأس المال الاجنبي المباشر، فالدول النامية غالبا ما تكون ادخاراتها المحلية غير كافية لتمويل نفقاتها الاستثمارية (جميل ، 2001) والدول المتقدمة تعتبره محرك للنمو الاقتصادي، وبشكل عام هناك مجموعة من العوامل تشترك معا في التأثير على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر أهمها (عبد السلام ، 2007) :

ISSN 2072-3875

- **حجم الأسواق المضيفة:** غالبا ما يعبر عن حجم السوق بعدد السكان وبالناتج المحلي الاجمالي، وتؤكد الدراسات التجريبية بوجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر (Xiaolum , 2002) منها دراسة دننج عن الاستثمار الاجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980 التي تؤكد هذه العلاقة (صقر ، 2001) .
- **الوضع الداخلي :** مثل البنية الأساسية، مستوى التعلم المهني والتقني، توفر التكنولوجيا ودرجة التحديث في الصناعة، كل هذه تعد عناصر رئيسية في جذب المستثمرين الأجانب، وهذا أمر واقعي عندما يتعلق الأمر بالجودة العالية للاستثمار الاجنبي مثل النقل الطويل الأمد للتكنولوجيا المتطورة (Xiaolum , 2002) .
- **الموقع الجغرافي وتكلفة النقل**: الاستثمارات لا تذهب الى الدول البعيدة ، فقد تختار الشركة موقعا بدلا من الأخر للاستفادة من المواصلات والتسهيلات التجارية.
- **الانفتاح الاقتصادي:** هذا العامل قد يكون حاسماً عندما تكون هناك مفاضلة بين موقعين لهما نفس الفوائد المرتبطة بالكلفة، ويتمثل بفتح الحدود أمام السلع والخدمات لتعزيز كفاية التجارة.
- **المناخ الاستثماري العام**: مثل احترام القوانين والعقود، وجود المؤسسات الفاعلة المختلفة من قضائية واجتماعية، سمعة الدولة، توفر المدارس ثنائية اللغة ونوعية الحياة.
- **الحوافز المالية**: مثل الإعفاءات الضريبية والخدمات التمويلية اللازمة، والمعاملة التفضيلية في مجال القروض والإعفاءات الكمركية.
- **البحث والتطوير**: هناك علاقة ايجابية قوية بين البحث والتطوير في الدول المضيفة وبين قدرتها على جذب الشركات الأجنبية(صندوق النقد الدولي ، 2005) .

اما العوامل التي تحد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فاهمها (El-Erin & El-Gamal , 1997) :

- الظروف السياسية والاجتماعية للبلد المضيف.
- تأثير الموقف الدولي وخطر تقلبات الظروف السياسية.
- السياسات الضريبية والقيود على النقد والاستثمار والتأميم.
- الاختلاف بين رؤوس الأموال المستوردة والمصدرة.
- نقص المعرفة بأصول الاستثمار في الدول المضيفة.
- عوامل اقتصادية مثل عدم كفاية الموارد الاقتصادية الصالحة للاستغلال.

2- تطور الاستثمار الاجنبي المباشر

حقق الاستثمار الاجنبي المباشر على الصعيد العالمي نمواً كبيراً فاق نمو الناتج المحلي العالمي بحدود الضعف في الستينات والأربعة أضعاف في الثمانينات من القرن الماضي (نعمة ، http://www.u1uminsania.net/a138) واستمر نموه في التسعينات ليصل الى 489.4 مليار دولار عام 1997 وزاد الى 709.4 مليار دولار عام 1998(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2007) محققا زيادة سنوية مقدارها 44.9% عن العام السابق على الرغم من الأزمة المالية العالمية التي حدثت في دول جنوب شرقي اسيا في هذه المدة ، ويعود الاستمرار في تزايد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى عولمة الانتاج وزيادة توسع الشركات متعددة الجنسية والمضي في تحرير التجارة الخارجية بالسعي الى الانضمام في عضوية منظمة التجارة العالمية (وهبي ، 2006) .

وعلى العموم فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة عالميا تضاعفت في الربع الأخير من القرن الماضي بحدود 25 مرة لتصل الى 1379 مليار دولار في عام 2000 (الاونكتاد ، 2005) ، ويعد هذا المستوى الذروة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت حصة الدول المتقدمة منها 1113 مليار دولار أي ما نسبته 82.7% من إجمالي العالم، وبلغت حصة الدول النامية 226 مليار دولار أي ما نسبته 17.3% من العالم (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2001) .

من خلال ما تقدم تبين ان الدول المتقدمة في تلك المدة تهيمن على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا يرجع الى مجموعة العوامل الجاذبة لهذه التدفقات التي تتميز بها الدول المتقدمة ، إضافة الى تحرير السياسة العامة وإجراء تغيرات في القوانين وتزايد اتفاقيات الاستثمار الثنائية والتغير التكنولوجي السريع وتزايد المنافسة بين الشركات العالمية للبحث عن سبل جديدة لزيادة كفاءتها دوليا، لكن بعد عام 2000 شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر انخفاضاً كبيراً وصلت الى 832 مليار دولار في عام 2001 أي انها انخفضت بنسبة 45% عن المستوى الذي كانت عليه في العام السابق، وقدرت حصة الدول المتقدمة بحوالي 599 مليار دور أي ما نسبته 72% من الاجمالي وحصة الدول النامية 221 مليار دولار وبنسبة 26% من الاجمالي (UNCTAD , 2006) ويعزى هذا الانخفاض الى تراجع عمليات الاندماج والشراء (الاندماج والشراء يتم بطريقتين ، الأولى عن طرق قيام شركة بضم شركة او عدة شركات أخرى وتكوين شركة جديدة وبموجب هذه الطريقة تنتقل ملكية الشركة او الشركات المندمجة الى الشركة الدامجة (الجديدة) ويستمر الشركاء في الشركة المندمجة بصفتهم شركاء في الشركة الجديدة وتوزع أسهم جديدة بدل الأسهم القديمة ، اما الطريقة الثانية فتعرف بالمزج وتقوم على حل شركتين او أكثر وتكوين شركة جديدة يتكون رأسمالها من الحصص العينية التي تتمثل في الشركات المنحلة)(الجوهري ، 2000) ، وانخفاض قيمة الأصول والأسهم في الأسواق المالية العالمية وتدهور معدل نمو التجارة العالمية من 12.6% عام 2000 الى 0.1% عام 2001 بسبب الوضع السياسي والاقتصادي الذي أفرزته أحداث 11 أيلول 2001 التي زادت من حالة التوتر وعدم اليقين بين أوساط المستثمرين (صندوق النقد العربي وآخرون ، 2003) ، واستمر

ISSN 2072-3875

الانخفاض خلال عام 2002 ليصل الى 622 مليار دولار ثم الى 564 مليار دولار في عام 2003 ، ويرجع السبب في هذه الانخفاضات الى تأثر توقعات المستثمرين بالحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على العراق قبل قيامها، إذ سادت توقعات بتأخر عودة النشاط الاقتصادي إذا طال أمد الحرب (صندوق النقد العربي وآخرون ، 2003) ، ويلاحظ من بيانات الجدول (1) انه على الرغم من ذلك فقد شهدت الدول النامية في عام 2003 انتعاشا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وكان هذا الانتعاش مدفوعا بتخفيض الحواجز في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لاقى استحسانا واستجابة من الشركات متعددة الجنسية، إذ أصبحت الصين اكبر دولة في العالم متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر عام 2003 ليصل الى 53.5 مليار دولار متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية 53.1 مليار دولار التي اعتادت ان تكون اكبر مستقطب لها (مؤتمر الأمم المتحدة ، 2007) .

جدول (1) تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة بحسب المنطقة المختارة، للمدة (1995 – 2009) (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

الدول / السنوات	1995 – 2000 المتوسط السنوي	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدول المتقدمة	543.9	599.0	442.3	361.2	418.9	590.3	857.5	1248	962	565.6
الدول النامية	188.0	221.0	166.3	178.7	283.0	314.3	379.1	499.7	620.7	405.5
الدول المتحولة	8.8	11.5	13.4	24.2	40.3	41.2	69.3	85.9	114.3	69.3
العالم	740.7	832.6	622.0	564.1	742.1	945.8	1305.9	1833	1697	1040.3
الحصة من التدفقات العالمية (نسبة مئوية)										
الدول المتقدمة	73.4	72.0	71.1	64.0	56.4	62.4	65.7	68.1	56.7	54.4
الدول النامية	25.4	26.0	26.7	31.7	39.1	33.2	29.0	27.3	36.6	40.0
الدول المتحولة	1.2	1.4	2.2	4.3	5.4	4.4	5.3	4,7	6.7	6.7

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

1- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2007، (الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية)، نيويورك وجنيف، 2007، ص2.
2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008 ، الكويت ، 2008 ، ص79 .
3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 ، الكويت ، 2009 ، ص52 .

وبعد عام 2003 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا ارتفاعاً ملحوظاً ، إذ بلغت 742.1 مليار دولار في عام 2004 ، وازدادت في عام 2005 الى 945.8 مليار دولار أي بزيادة نسبية مقدارها 27.4% ، عن العام السابق وكان نصيب الدول المتقدمة في هذا العام 590 مليار دولار ونصيب الدول النامية 314.3 مليار دولار، أي بنسبة 62.4% للأولى و33.2% للثانية من الاجمالي العالمي، وعند متابعة تلك التدفقات نجدها في عام 2006 حققت ارتفاعا كبيرا على المستوى العالمي وصل الى 1305.9 مليار دولار مسجلة زيادة سنوية بنسبة 38% عن مستواها عام 2005 وهي بذلك تقترب من الرقم القياسي المتحقق عام 2000 ، كما تعكس وجود اداء اقتصادي قوي في اغلب دول العالم، حيث بلغ معدل النمو العالمي 5.4% مقارنة بـ 4.9% في عام 2005 (صندوق النقد العربي وآخرون ، 2007) ، وعلى مستوى الاقتصادات فقد بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في عام 2006 الى الدول المتقدمة 857.5 مليار دولار مسجلا معدل نمو سنوي بحدود 45% وهذا المعدل يتجاوز كثيرا المعدل الذي تم تسجيله في العامين السابقين، كما بلغ حجم تلك التدفقات الى الدول النامية و الاقتصادات المتحولة أعلى مستوياتها فبلغ حجمها في الأولى 379.1 مليار دولار بزيادة سنوية مقدارها 21%، وبلغ حجمها في الثانية 69.3 مليار دولار بزيادة سنوية مقدارها 68% (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2007) .

وفي عام 2007 واصلت تلك التدفقات ارتفاعها متجاوزة المستوى القياسي المتحقق عام 2000 بحدود 454 مليار دولار لتصل الى 1833 مليار دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 40%، اما على مستوى الاقتصادات ، فقد شكلت حصة الدول المتقدمة ما نسبته 68.1% من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد عالميا أي ما يعادل 1248 مليار دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ 45.5%، وبلغت حصة الدول النامية ما نسبته 27.3% من الاجمالي العالمي لتصل الى 499.7 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 31.8% ، في حين بلغت حصة الدول المتحولة 4.7% من الاجمالي العالمي لتصل الى 85.9 مليار دولار وبمعدل نمو سنوي 24%، ومن أهم محركات هذا الارتفاع هي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2008) :

1- ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط والغاز والمعادن .

ISSN 2072-3875

2- إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الاجنبي المباشر في اغلب دول العالم .
3- تزايد قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود ، لتصل في عام 2007 الى 1637 مليار دولار وهذه القيمة تتجاوز تلك المتحققة في عام 2006 بحدود 757 مليار دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 86% .
4- استمرار تزايد أرباح الشركات متعددة الجنسيات (العائد على الاستثمار) وخاصة العاملة في الدول النامية مما أدى الى إعادة استثمارها ، بحيث أصبحت تمثل 30% من إجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على الصعيد العالمي ونحو 50% من تلك التدفقات الى الدول النامية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2008) .
5- ظهور صناديق الثروة السيادية كمصادر فاعلة جديدة .
6- استمرار التوسع الخارجي لأكبر الشركات متعددة الجنسية .

اما في عام 2008 فقد حققت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد عالميا معدل نمو سنوي سالب بلغ -7.4% ليصل الى 1697 مليار دولار ، ويعزى هذا التراجع الى الآثار السلبية التي تركتها الأزمة المالية الاقتصادية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من عام 2007 (عرفت هذه الأزمة عند ظهورها بأزمة الرهن العقاري والتي نتجت عن تخفيف القيود والضوابط التي تحكم العمل المصرفي والمؤسسات المالية الأمريكية الأخرى منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي التي أدت الى ارتفاع حجم السيولة النقدية في الأسواق ، فضلا عن زيادة فترة السماح للقروض ، والتوسع في منح القروض العقارية)(صندوق النقد العربي وآخرون ، 2009) ، وكان من نتائج هذه الأزمة هو تغيير اتجاه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، إذ شهدت حصة الدول المتقدمة انخفاض كبير لتصل الى 962 مليار دولار أي ما نسبته 56.7% من الاجمالي العالمي وبمعدل نمو سنوي بلغ سالب 43.3% ، في حين زادت حصة الدول النامية والانتقالية بشكل واضح لتبلغ حصة الأولى الى 620.7 مليار دولار أي ما نسبته 36.6% من الاجمالي العالمي وبمعدل نمو سنوي بلغ 24.2% ، وزادت حصة الدول الانتقالية الى 114.3 مليار دولار أي ما نسبته 6.7% من الاجمالي العالمي وبمعدل نمو سنوي بلغ 33.1% .

وفي عام 2009 استمر تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للعام الثاني على التعاقب لتصل هذه التدفقات الى 1040.3 مليار دولار عالميا وبمعدل نمو سنوي بلغ سالب 38.7%، اما على مستوى الاقتصادات فقد واصلت تراجعها باتجاه الدول المتقدمة لتصل الى 565.6 مليار دولار لتشكل 54.4% من الاجمالي العالمي وبمعدل نمو سنوي بلغ سالب 41.2% ، كما ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر باتجاه الدول النامية والانتقالية تراجعت عن العام السابق لتصل في الأولى الى 405.5 مليار دولار وبنسبة 40% من الاجمالي العالمي لتحقق معدل نمو سنوي سالب بلغ 0.3% ، وبلغ حجم هذه التدفقات الى الدول الانتقالية 69.3 مليار دولار لتشكل ما نسبته 6.7% من الاجمالي العالمي وبمعدل نمو سنوي سالب 39.4% . ويعزى السبب في تراجع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عالميا الى مجموعة من الأسباب من أهمها (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2009) :

1- ظهور الطابع التشاؤمي لدى الشركات متعددة الجنسيات بشان الفرص المرتقبة للاستثمار الاجنبي المباشر .
2- قيام الشركات متعددة الجنسيات بإعادة الاستثمارات الى الدولة الأم أو فيما بين الشركات ، أو سداد القروض الى الشركة الأم بدلا من إعادة استثمارها مرة أخرى ،وذلك لغرض الدعم السريع لمراكزها المالية والاحتفاظ بالمستويات المطلوبة من السيولة . .
3- تراجع الطلب على السلع المصنعة والمواد الأولية .
4- تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي نتيجة الأزمة الراهنة بمعدل نمو سلبي بلغ0.60% أدى الى جعل أسواق الدول المتقدمة اقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة او تصديرها الى بقية دول العالم .
5- انخفاض صفقات الاندماج والشراء عبر الحدود الوطنية (بلغت قيمة هذه العمليات عام 2007 نحو 1031100 مليون دولار وهذا المستوى يقل بنسبة 0.1% عن المستوى المسجل عام 2000 ويزيد بنسبة 62.0% عن مستواها عام 2006 ،الا انها انخفضت بشكل كبير عام2008 لتصل الى 673214 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ سالب 34.7% واستمر هذا الانخفاض ليصل في النصف الاول من عام 2009 الى 123155 مليون دولار)(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2009) .

وعلى الرغم من إن الأزمة الحالية ظهرت في الدول المتقدمة وبالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا إن هذه الدول بقيت محافظة على تصدرها لقائمة اكبر الدول المتلقية للاستثمار الاجنبي المباشر عالميا إذ تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى وتأتي بعدها فرنسا ثم الصين والمملكة المتحدة وروسيا.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر والدور المتزايد للشركات متعددة الجنسية.

شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تغيرات ضخمة Huge change في منظومة الاقتصاد العالمي، وقد أدت الشركات متعددة الجنسيات دورا حاسما في خلق تلك التغيرات، فأصبحت كلمة السر Password في عالم الاقتصاد اليوم هي العولمة Globalization التي تعبر عن المرونة العالية التي تتمتع بها تلك الشركات فيما يتعلق بتركيز مختلف أنشطتها خاصة بعد عمليات الدمج والتملك Marger and Acquisition (M & A) التي يسرتها العولمة ، ومن هنا فان الشركات متعددة الجنسيات تعد بمثابة واحدة من أهم المحركات التي أدت الى شيوع العولمة الاقتصادية، ويمكن معرفة ذلك من خلال النظر الى الزيادات التي تحققت لها عام 2006 عن عام 2005 في المبيعات والقيمة المضافة والصادرات اذ بلغت ما نسبته 18% و16% و12% على التعاقب ، اذ يشكل ذلك ما يعادل 10% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي وثلث الصادرات العالمية (تقرير الاستثمار العالمي ، 2007) ، وهذا يؤكد ارتباط الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشركات متعددة الجنسية باعتبارها

ISSN 2072-3875

احد أهم مميزات هذا العصر، ونموه السريع يأتي كنتيجة لها وللتحرر الاقتصادي، لذا فالشركات متعددة الجنسيات قضية تحتاج الى المزيد من التحليل والاهتمام، اذ ان الإحصائيات تشير الى ان عدد هذه الشركات بلغ في بداية التسعينات من القرن العشرين أكثر من 10 الاف شركة بشبكة فروع قدرت بنحو 800 الف فرع (عبد المهدي ، 2004) ، وعلى وفق تقديرات تقرير UNCTAD للاستثمار العالمي 2009 ان عالم الشركات متعددة الجنسيات يشمل نحو 82 الف شركة أم وأكثر من 808 الف فرع أجنبي في عام 2008 (UNCTAD , 2009) ، وبلغ الناتج الاجمالي لفروع الشركات الأجنبية أكثر من 4862 مليار دولار وصادراتها 4707 مليار دولار ووظفت أكثر من 78 مليون عامل (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2009) ، والجدير بالذكر ان اكبر مائة شركة متعددة الجنسيات تنتمي الى الدول المتقدمة وهي المحرك الأساسي للإنتاج الدولي، وتهيمن دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان على عالم الشركات متعددة الجنسيات وهي موطن لـ85 شركة من الشركات العملاقة، وتعتبر ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان موطن 73 شركة، تعود منها 53 الى الاتحاد الأوربي وتحتل شركات فورد وجنرال الكتريك وفودافون أعلى قائمة الشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي، ويبلغ نصيبها معا بحدود 19% من مجموع اصول المائة شركة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2006) .

كما سعت الدول النامية هي الأخرى على إيجاد شركات متعددة الجنسيات تابعة لها، لمسايرة تيار العولمة وخلق فرصة لها في الساحة الدولية وتعزيز أنشطتها وتنويعها في الخارج، فحركة الانفتاح التي باتت تميز كل الاقتصاديات في العالم فرضت على شركات الدول النامية التنافس مع مثيلاتها من دول أخرى في الأسواق المحلية والخارجية، وقد بلغت قيمة مبيعات الشركات متعددة الجنسيات من الدول النامية تقريبا 2 تريليون دولار عام 2005 ووفرت ستة ملايين فرصة عمل، وفي عام 2004 كانت هناك خمس شركات متعددة الجنسيات من الدول النامية ومقراتها في آسيا (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2006) .

إن الهدف الرئيس للشركات متعددة الجنسيات هو تعظيم إرباحها باستغلال الميزات التي توفرها الدول المضيفة ، واستنادها في ذلك الى إخراج الفعاليات الاقتصادية من الطابع المحلي الى العالمي، وتقسيم العمل بين الدول من خلال تجزئة عمليات الانتاج وتوطين حلقات الانتاج في دول مختلفة، فأصبح إنتاج سلعة معينة يتم في أكثر من دولة بحيث تتخصص كل منها في تصنيع احد أجزائها اعتمادا على انخفاض التكاليف، ويستفاد من ذلك ان هذه الشركات تقوم بإحلال وحدات إنتاجية وصناعية فرعية في عدة دول محل الوحدات الانتاجية التقليدية في الدولة الأم (التميمي ، 2008) ، والفضل يعود الى التطور التكنولوجي الكبير خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات، ومن ثم فان ما يميز عمل الشركات متعددة الجنسيات في عصر العولمة هو تنظيم أنشطتها في شكل شبكة مترابطة فيما بين المركز وفروعه وفيما بين الفروع مع احتفاظ المركز بالوظائف الحساسة والمتمثلة في برامج البحث والتطوير والقرارات المالية مما يتيح لها تنظيم مكاسبها التجارية والمالية على المستوى العالي، وهكذا ساهم هذا الارتباط في بروز ما يعرف بتجارة الفروع التي أصبحت تحتل حيزا كبيرا من إجمالي التجارة العالمية.

ثانيا: الاستثمار الاجنبي غير المباشر (FPI) Indirect foreign investment

الاستثمار الاجنبي غير المباشر يمثل الوجه الآخر لحركة رؤوس الأموال وهو لا يقل أهمية عن الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز تنافسية الدول وتأثيره في النمو والتنمية، ويتمثل بشراء الأسهم والحصص وسندات الدين العام من الأسواق المالية بقصد المضاربة والاستفادة من فروق السعر او الحصول على أرباح تدرها السندات والأسهم دون الحاجة الى إشراف او تحمل مسؤولية الانتاج والإدارة ويمتاز بأنه قصير الأجل (كنونة ، 1985) . ويتم هذا النوع من الاستثمار من خلال مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق الاستثمار او المستثمرين المؤسسين Institutional Investors مثل صناديق التقاعد وشركات التامين او من قبل الأفراد، وتوجد تشكيلة كبيرة من الآليات يتم من خلالها توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي في المحافظ المالية، مثل صناديق رأس المال المغامر، السندات القابلة للتحويل الى أسهم وسندات مكفولة، والإيصالات الصادرة من المصارف الأمريكية والعالمية ، وينتقل رأس المال عندما تكون هناك إمكانية نمو مرتفعة لربحية شركة ما لتمويل المرحلة الأولى، وكذلك مرحلة التوسع ، وتكون المشاركة بالأسهم مقابل العوائد المرتفعة المحتملة، وعادة ما تشارك مؤسسات رأس المال المخاطر في الشركة المستثمرة لضمان الحماية ضد المخاطر وللإفادة من تجربتها، ومن جانب آخر يوجه رأس المال المخاطر لتمويل حاجات معينة خاصة بالشركات الكبرى مثل تمويل امتيازات الملكية، في حين تقدم صناديق استثمار الأسهم الدولية من خلال دمج رؤوس الأموال المستثمرة لعدد كبير من المستثمرين الصغار خدمات حوافظ الأوراق المالية المهنية المحترفة وتنويع المخاطر على السواء، ويمكنها ان تستثمر على أساس إقليمي او عالمي، أما آلية إصدار سندات الدين القابلة للتحويل الى أسهم لتمويل التدفقات النقدية لفترة النمو الأولية للشركة فيخص عادة الشركات الناجحة ذوات القيمة السوقية وأسعار الأسهم المرتفعة، أما سوق إيصالات المصارف فقد نما بسبب زيادة نشاط الإصدار في بورصات الولايات المتحدة وأوربا (عبد الغفار ، 2002)

.

ان تحرير أسواق المال وتقدم تكنولوجيا الاتصالات وما نجم عنها من سرعة في توفير المعلومات، أدت الى تدعيم ظاهرة العولمة المالية واتساع نطاقها، مما ساعد المستثمرين على توجيه استثماراتهم الى الفرص الاستثمارية المتنوعة التي تقدمها الأسواق المالية العالمية، فإذا كانت مظاهر اندماج الأسواق المالية وتحريك رؤوس الأموال عبر الحدود قد بدأت استجابة لعولمة النشاط الإنتاجي، فقد اكتسبت هذه الظاهرة في الوقت الحاضر صفة ذاتية مستقلة، اذ لا تتعدى المعاملات المالية لأغراض التبادل السلعي أكثر من 10% من حجم الصفقات المالية العالمية التي قدرت في الظروف الاعتيادية بـ 1.3 تريليون

ISSN 2072-3875

دولار في اليوم الواحد، في حين بلغ مجموع قيمة الصادرات العالمية في السنة الواحدة 3 تريليون دولار، والفرق بين الرقمين يدل على قوة الترابط بين أسواق المال العالمية، باعتبارها القناة التي تنقل عن طريقها رؤوس الأموال (الموسوي ، 2005) .

وتعبر العولمة المالية عن خلق سوق وحيد للأموال على المستوى الدولي مرتبط بعولمة تبادل السلع والخدمات، أي إنها تمثل ترابط شبه كلي بين مختلف الأنظمة المالية والنقدية للدول والتي اتضحت أكثر عند رفع الحواجز المالية وتطبيق اسعار صرف مرنة وتحويل الديون العمومية الى أوراق مالية (UNCTAD , 1997) ، وترجع عولمة أسواق رؤوس الأموال الى مجموعة من الأسباب أهمها(شمس الدين ، 2003) :

- ازدياد عمليات تحرير القطاع المالي في الدول المتقدمة والنامية، وليس فقط إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال، وقد تمثلت عمليات التحرير بتدني إجراءات تدخل الدولة في تخصيص الائتمان ، وإزالة السقوف المفروضة على اسعار الفائدة وتحرير استخدام وتداول الأدوات المالية المقومة بالعملات الأجنبية وكذلك خصخصة البنوك وشركات التامين.
- أدت ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي في مجالات الاتصالات الى تطوير الأسواق المالية العالمية بشكل هائل، فأصبح بإمكان البلايين من رؤوس الأموال ان تعبر الحدود الدولية في ثوان قليلة.
- حفزت عمليات تحرير القطاع المالي في الكثير من الدول الى انتشار عمليات الابتكار والاختراع في الأسواق المالية، كما أدت الى خلق فرص استثمارية وأدوات مالية جديدة ووسائل أفضل لمواجهة مخاطر الاستثمار.
- إزالة العديد من الحواجز المؤسسية التي تفصل بين السوق المحلي والدولي للأوراق المالية، مما أدى الى سرعة اندماج السوقين.

ثالثا:القدرة التنافسية الدولية International Competitivenes Advantage

برز تحدي المنافسة يواجه مختلف الدول وخصوصا النامية منها كنتيجة للتطورات العديدة والشاملة التي عمت المجتمع الدولي في مختلف جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، خاصة مع ارتفاع درجة التفاعل والتشابك بين مختلف الاقتصادات القومية في إطار ما يعرف بالعولمة التي تدفع بقوة نحو سياسات التحرر الاقتصادي ، بهدف جعل الأسواق المحلية تذوب في سوق عالمي موحد يتفاعل ويتنافس فيه الجميع ، وقد فرضت هذه التغيرات على الدول النامية أن تنجح في تحقيق تحول من الاعتماد على المزايا النسبية التي تقوم على الوفرة او الندرة النسبية للعوامل الموروثة الى المزايا التنافسية التي يدفعها نشاط البحث والتطوير ، حتى تستطيع ان تندمج في الاقتصاد العالمي على أسس صحيحة وقوية ، وان تحتل موقعا متميزا في الساحة العالمية ، ولغرض التعرف على دور الاستثمار الاجنبي في تحقيق اندماج الاقتصاد الوطني بشكل سليم ومعافى له القدرة على مزاحمة الاقتصادات الأخرى ، لابد من توضيح ولو بشكل مختصر ماهية المنافسة الدولية وابرز مؤشراتها.

1- تعريف القدرة التنافسية الدولية

على الرغم من عدم وجود تعريف دقيق ومحدد لهذا المفهوم - بسبب تداخله مع مفاهيم اخرى كالنمو والتنمية والازدهار الاقتصادي فضلا عن خضوعه الى التغيير والتطور باستمرار – الا ان اغلب الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية التي تبنت تعريف هذا المفهوم تتفق في عدة نقاط اهمها (الخزرجي ، 2007) :

- القدرة على رفع مستويات المعيشة واستدامتها .
- إرساء قواعد متينة للبقاء والاستمرار مبنية على التميز والتكلفة الأقل والجودة معتمدة على الابتكار والاختراع وتنمية رأس المال البشري .
- قدرة المنتجات الوطنية على تحقيق نجاح متواصل في اختراق السوق العالمي دون الاعتماد على الدعم الحكومي .
- تحسين الانتاجية ورفعها باستمرار للحصول على حصة سوقية اكبر .
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار في متوسط دخل الفرد مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (العيسوي ، 2000) .
- هي الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاد المحلي في إطار الأنشطة التي تتعرض لمنافسة الاقتصادات الأجنبية .
- قدرة الدولة على توليد قيم مضافة لزيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية وبالعولمة والاقتراب وربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف ، ان هذا التعريف يربط تنافسية الدولة بقدرتها على إدارة اصولها الانتاجية بطريقة فعالة تسمح لها بالتفوق في السوق الدولي (تايسون ، 1998) .
- تحقيق الرفاهية المستندة الى النمو الاقتصادي المستدام ، بحيث يمكن اعتبار الاقتصاد تنافسيا اذا كان ينمو بنسبة أعلى من الاقتصادات الأخرى .

2- مؤشرات القدرة التنافسية الدولية

من خلال التعريفات السابقة يتضح ان التنافسية الدولية سياسة وطنية يقاس من خلالها قدرة الاقتصاد على تحقيق التفوق في الأسواق المحلية والدولية بالإضافة الى جاذبيته في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتوطين التقانة والمساهمة في سلسلة الانتاج العالمية ، للوصول الى الهدف النهائي للتنافسية المتمثل بالازدهار الاقتصادي ، لذا فقد انصبت الجهود لتطوير مؤشراتها ، اذ تعتمد بعض المؤشرات على عدد محدود من المتغيرات او العوامل تدعى بالمؤشرات البسيطة او الجزئية ، في

ISSN 2072-3875

حين تعتمد مؤشرات أخرى على عدد كبير من المؤشرات موزعة بشكل مجموعات لبناء مؤشر مركب تسمى المؤشرات المركبة .

أ- **المؤشرات البسيطة :** تشمل متغيرات كمية ونوعية تغطي جوانب عدة للتنافسية أهمها (عبد المحسن ، 2001) :
1- رصيد الميزان التجاري .
2- سعر الصرف .
3- تركيبة الصادرات والحصة السوقية .
4- نمو الدخل الحقيقي للفرد
5- الانتاجية والتكلفة

ب- المؤشرات المركبة : نتيجة للتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم فقد أصبحت هناك حاجة متزايدة لإضافة مؤشرات جديدة تعطي دلالات اشمل من اهمها (العباس ، 2005) :

1- **نموذج المنتدى الاقتصادي العالمي** : (Word Economic Forum (WEF يعتمد هذا النموذج في قياس تنافسية الدول على 12 متغير تم تقسيمها على ثلاث مجموعات رئيسية هي (World Economic Form , 20008) :
أ- المتطلبات الأساسية : وتشمل (المؤسسات ، البنية التحتية ، استقرار الاقتصاد الكلي ، الصحة والتعليم الابتدائي) .
ب- عوامل تعزيز الفعالية : وتتكون من (التعليم العالي والتدريب ، فعالية سوق السلع ، كفاءة سوق العمل ، كفاءة سوق المال ، مستوى الاستعداد التكنولوجي) .
ج- عوامل تعزيز التطور والابتكار : وتشمل (الابتكار ، مدى تطور الأعمال) .

2- نموذج المعهد العربي للتخطيط : اعتمد المعهد العربي للتخطيط مؤشر إجمالي لتقييم تنافسية الدول العربية ، يتكون هيكله من مؤشرين أساسين هما (تقرير التنافسية العربية ، 2003) :
أ- مؤشر التنافسية الجارية : يضم ((بيئة الأعمال والجاذبية ويتكون هذا المؤشر من أربع مؤشرات فرعية هي (الحاكمية وفاعلية المؤسسات ، البنية التحتية الأساسية ، جاذبية الاستثمار ، دور الحكومة في الاقتصاد) ، أداء الاقتصاد الكلي ، ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص ، الانتاجية والتكلفة)) .
ت- مؤشر التنافسية الكامنة : يشمل (الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة ، رأس المال البشري ، البنية التحتية والتكنولوجية) .

3- نموذج المعهد الدولي للتنمية والإدارة :اعتمد هذا المعهد 314مؤشر لقياس تنافسية الدول تخص أربع قطاعات هي (www.mine.gouv.fr/notes bleues/nbb/nbb273/indicateurs.pDF)
أ- الأداء الاقتصادي يتكون من77 محدد تتعلق بـ (حالة الاقتصاد المحلي ، التدويل، الاستثمار الاجنبي ، التشغيل ، الأسعار) .
ب- البنية الأساسية يتكون من 95 محدد تتناول (البنية التكنولوجية ، التعليم ، الصحة والبيئة ، التعليم) .
ج- فعالية التشريع يضم 73 محددا تخص (الإطار التشريعي ، الإطار المؤسسي ، التشريع التجاري ، السياسة الضريبية ، المالية العامة) .
د- كفاءة قطاع الأعمال يضم 68 مؤشر تمس (سوق العمل ، سوق المال ، الانتاجية والفعالية التجارية ، السعر والجودة) .

4- نموذج البنك الدولي : يستند هذا النموذج في قياس التنافسية الدولية على اربع مؤشرات كل منها يضم عدد من المؤشرات الفرعية تشمل (واندروستون ، 1996) :
أ- الثقة في الاقتصاد المحلي : ويعكس (عجز الموازنة كنسبة من الـ GDP ، معدل التضخم ، نسبة خدمة الدين الى الصادرات) .
ب- أداء الاقتصاد المحلي : ويضم (معدل نمو نصيب الفرد من الـ GDP ، معدل نمو الصادرات ، نسبة الصادرات الى الـ GDP ، الاستثمار المحلي) .
ج- التعليم : مثل (معدل تعلم البالغين ، نسبة المسجلين في المدارس ، الدرجات العلمية ، انفاق الحكومة على التعليم) .
د- القدرة على التشابك مع البيئة المحيطة ويشمل (الاستثمار الاجنبي المباشر ، خطوط الهاتف ، عدد الصحف الطرق المعبدة) .
تغطي هذه المؤشرات مختلف الجوانب التي تؤثر في تحديد التنافسية الدولية لغرض ترتيب الدول من الأكثر تنافسية الى الأقل تنافسية .

ISSN 2072-3875

المبحث الثاني

أهمية الاستثمارات الأجنبية في دعم القدرة التنافسية الدولية

يعد الاستثمار الأجنبي المباشرة والمحفظي من سمات الاقتصاد العالمي الحديث خصوصا مع التطور السريع في حقل الاتصالات والمعلومات ، والذي يساهم بشكل كبير في التأثير على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، إذ إن ربط الاستثمار الاجنبي بالقدرة التنافسية للدولة يشير الى وجود علاقة ارتباط قوية بينهما يمكن التعرف عليها من خلال أدواره الاقتصادية وكما يأتي.

أولا : دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم القدرة التنافسية للدول النامية

نتيجة لتشابك وتعقد العلاقات الاقتصادية الدولية ، والطبيعة العالمية المتزايدة لرأس المال، أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر من ضرورة لتحقيق التوازن بين أهداف الشركات المستثمرة ومصالح الدول المضيفة، فبالنسبة للشركات متعددة الجنسيات يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر، الممول الرئيس للأنشطة التي تقوم بها على المستوى العالمي، رغبة في الحصول على الأرباح ، وهي بذلك تعمل على الاستفادة من انخفاض الأجور او ارتفاع الانتاجية او توفر الموارد الطبيعية او الاعتمادات الضريبية والكمر كية وحوافز الاستثمار المحلي (عوض الله ، 2004) ، ومن ثم ستكون الأرباح التي تحققها هذه الشركات في الدول المضيفة تفوق ما تحققه في دولها الأم، ولهذا تبدو الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر فعالية في دعم القدرات التنافسية للشركات سواء بتحقيق أعلى الأرباح او تخفيض التكاليف او بإطالة فترة حياة منتجاتها وإبداعاتها، ونتيجة لذلك فان الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه في حركته من الدول المتقدمة الى الدول النامية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات (طاقة ، 2001) ، إلا ان البيانات السابقة توضح ان الدول المتقدمة تستأثر بالنسبة العظمى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما بينها، ورغم ذلك فقد أشار تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2004 ان الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتدفق من دول نامية الى دول نامية أخرى ، وهذه التدفقات سوف تتطور بشكل أسرع من التدفقات فيما بين الدول المتقدمة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2004) ، اما بالنسبة للدول المضيفة فان الاستثمار الأجنبي المباشر يظهر على جانب كبير من الأهمية عند مقارنته بالاستثمار ألمحفظي لأنه يتجه أكثر نحو القطاعات الديناميكية والأساسية، كما ان التكنولوجيا المستخدمة تكون أعلى مما لدى المنافسين المحليين، وعليه فان الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما يؤدي دورا قياديا في عملية التنمية الاقتصادية (برتان ، 1980) ، خاصة في الدول التي تعاني من مشاكل نقص موارد التمويل المحلية (النجفي ، 1982) ، ويعد اللجوء الى الاقتراض من الخارج محدودا او مبنيا على مستوى المديونية ،إضافة الى ذلك فان القروض الخارجية لا تأتي بالفوائد نفسها التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 1997) ، وتبرز المساهمة الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة التنافسية للدول المضيفة من خلال عدة عوامل أهمها:

- نقل التكنولوجيا

تسمح هذه الاستثمارات باستيراد التكنولوجيا المتقدمة والتي غالبا ما تكون ذات طابع رأسمالي او تكنولوجيا تسويقية او تنظيمية، عن طريق إنشاء شركات في الدول المضيفة تابعة للشركة الأم، ويحتاج نقل التكنولوجيا الى قدرة الدول المضيفة على تطويع هذه التكنولوجيا مع حاجات الدولة ، وبما ان قسما كبيرا من التكنولوجيا يتجسد في رأس المال البشري فهو يمثل نوعا من النقل المباشر للمعرفة الى الدول النامية (عمر ، 2000) ، وبهذا تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع أداء اليد العاملة للدولة المضيفة وبالتالي المساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق تحسن دخول الأفراد ومستوى معيشتهم (أبو قحف ، 2001) ، ومن جهة أخرى يعد وجود رأس مال بشري مهم في الدولة المضيفة احد عوامل استقطاب الاستثمارات واحد المحددات التي تقوم عليها القدرة التنافسية.

- المؤسسات الوطنية

ان تواجد الشركات متعددة الجنسيات في السوق المحلية يساهم بإدخال طرق إنتاج جديدة ويوفر منتجات أكثر تنوعا وذات جودة عالية، وهي بهذا تعمل على إجبار المؤسسات المحلية على التحديث والتطوير ورفع إنتاجيتها، وإلا فهي معرضة لمخاطر الإفلاس إن لم تكن على أهبة الاستعداد للانفتاح ومواجهة المنافسة، مما يعني ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل مصدرا من مصادر المنافسة الايجابية مع المؤسسات المحلية ، لذا أصبح لزاما عليها أن تولي عناية اكبر لمنتجاتها من حيث التكلفة والنوعية وبما يتفق والمعايير الدولية ، وان تراقب ما يجري على الساحة الدولية في كافة المجالات وان تكون على اطلاع دائم بجديد الشركات الأجنبية والتي ظنت في وقت مضى انها بعيدة عنها ولن تشكل أي خطر عليها (السيسي ، 2003) ، فضلا عن ذلك فان وجود الاستثمار الأجنبي المباشر من الممكن ان يؤدي الى نشوء علاقات تعاون وتنسيق مع المؤسسات المحلية ، وقد يشكل وجود الأول حافزا لإقامة مشاريع محلية جديدة تعمل على تزويد المشاريع الأجنبية ببعض ما تحتاج إليه من المواد الأولية والمنتجات الوسيطة (حموري ، 2005) ، بما يعزز الارتباطات الأمامية والخلفية في الصناعات ومن ثم دعم قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

- الصادرات

من الممكن ان يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع بنية صادرات الدولة المضيفة من خلال إتباع سياسات مختلفة منها ، العمل على جعل الدولة المضيفة قاعدة لإعادة التصدير سواء الى الدولة الأم او الى الدول الأخرى بهدف اختراق أسواق جديدة ومنافسة المؤسسات المحلية التي تجد نفسها امام خيارين اما ان تكون أكثر تنافسية او ان تختفي لعدم قدرتها على المزاحمة، كما ان وجود الاستثمار الأجنبي يساهم في تغيير هيكل وبنية صادرات الدولة المضيفة بحيث تكتسب القدرة على

ISSN 2072-3875

المنافسة في الأسواق العالمية (El-Erin & El-Gamal , 1997) من خلال الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الانتاج ويتم ذلك بالتحول من الميزة النسبية الثابتة الى الميزة التنافسية الديناميكية (هذا الانتقال مكن اليابان – على الرغم من عدم امتلاكها مزايا نسبية (موارد طبيعية موروثة) - من الاندماج السليم في الاقتصاد العالمي على أسس قوية ومتينة معتمدة في ذلك على الميزة التنافسية الديناميكية المتمثلة بـ (التكنولوجيا المتقدمة ، التنظيم جيد التكوين ، رأس المال البشري المؤهل ، الجودة والنوعية)(الشمري ، 2010) .

- عجز الميزان التجاري

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الى رفع الواردات من سلع التجهيز من قبل الشركات متعددة الجنسيات كمرحلة أولى ولا تأتي تنمية الصادرات إلا بعد فترة لاحقة، بمعنى ان القطاع الاجنبي يرفع من انتاجه الصناعي ثم صادراته ، مما يساهم في تفسير سبب عجز الميزان التجاري للدول المضيفة عند جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعتبر مؤقتا، ليتغير الوضع بعد زيادة الانتاج ويحل التصدير محل الاستيراد، وبالتالي تبرز المساهمة الفعالة لهذه الاستثمارات بتنويع هيكل الصادرات واقتحام الأسواق بتشكيلة من المنتجات المختلفة ، وبالتالي توفير العملة الصعبة بما ينعكس ايجابيا على وضع الميزان التجاري للدولة المضيفة (العاني ، 2003) .

- البطالة والفقر

الاستثمار الأجنبي المباشر له اثر على البطالة ، وهذا الأمر مرتبط بشكل كبير بطريقة دخول هذا الاستثمار الى الدولة المضيفة سواء بإنشاء شركات جديدة او شراء شركات قائمة وتوسيعها وتحديثها، ويكون الأثر في الحالة الأولى أكثر ايجابية باعتبار ان هذا النوع من الاستثمارات يسمح بخلق فرص عمل أكثر (عمر ، 2000) ، لكن هذه النتيجة لا تخلو من بعض التحفظات خصوصا وان الاستثمار الأجنبي المباشر يضمن فرص العمل لليد العاملة الأكثر تأهيلا على حساب اليد العاملة منخفضة التدريب.

اما اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تخفيض الفقر يبدأ أساسا من خلق فرص العمل، وان إمكانية توسيع فرص العمل تكون اكبر في حالة الاستثمارات الجديدة منها في حالة إعادة الشراء، وتكون في قطاع الخدمات أحسن من قطاعي الصناعة والزراعة وعندما تكون تكاليف العمل المحلية اقل (El-Erin & El-Gamal , 1997) ، ان هذا النوع من الاستثمارات يساهم في زيادة دخول الأفراد في الدول النامية، وبالتالي رفع مستوى معيشتهم وتحقيق رفاهيتهم وهو الهدف المنشود من التنافسية وعليه يمكن القول ان الاستثمار الاجنبي وخاصة المباشر يمثل قاطرة النمو الاقتصادي لمختلف الدول المضيفة له لاسيما النامية منها.

ثانيا : دور الاستثمار المحفظي في دعم القدرة التنافسية للدول النامية

ان شدة الارتباط بين الأسواق المالية لا يخلو من انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي ، ويظهر ذلك في الأزمات المالية (ازمة المكسيك عام 1994 انتقلت خلال أشهر قليلة الى الارجنتين والبرازيل وازمة تايلاند عام 1997 انتقلت خلال ايام الى ماليزيا واندونيسيا والفلبين ، اما ازمة روسيا عام 1998 انتقلت بشكل فوري الى البرازيل وباكستان والى العديد من الدول النامية الأخرى)(سورس ، 2003) ، التي عرفتها البورصات العالمية والتي كلفت العالم خسائر قدرت بمئات المليارات من الدولارات وإفلاس العديد من البنوك، وعلى الرغم من الآثار السلبية التي كان من الممكن إتباع الكثير من السياسات والإجراءات التي تقلل الى حد كبير من احتمال حدوثها، فهناك آثار ايجابية للاستثمار المحفظي تفوق كثيرا الآثار السلبية ، الأمر الذي يؤكد ان العولمة المالية يجب السعي إليها لتحقيق العديد من الأهداف منها (شمس الدين ، 2003) :

- تساهم في تمويل خطط التنمية الاقتصادية عن طريق طرح أوراق مالية حكومية فيها، بالإضافة الى ان السوق المالية تساهم في تعبئة مدخرات الأفراد والشركات وتنميتها عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيه هذه المدخرات لخدمة الاقتصاد المحلي.
- تعمل على زيادة الانتاج الوطني عن طريق إقامة شركات جديدة او توسيع القائمة منها وتحسينها مما يؤدي الى جذب استثمارات جديدة للاقتصاد يترتب عليها زيادة في الانتاج التي قد توجه الى الأسواق المحلية وما ينتج عنها من انخفاض في مستوى التضخم والأسعار وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد، وقد توجه الزيادة في الانتاج المحلي الى الأسواق الخارجية الأمر الذي يؤثر على ميزان المدفوعات بالإيجاب لتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني مما يساعد على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وزيادة حجم وعدد المشاريع الانتاجية التي تعمل على خلق المزيد من فرص العمل والقضاء على مشكلة البطالة.
- رفع قيمة العملات في الأسواق الوطنية التي تتبع نظام تعويم العملات كما هو الحال في الكثير من أسواق الدول الناشئة، فأي تدفق لرأس المال بما يزيد عن الحاجة لتمويل عجز الحساب الجاري فان ذلك يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع قيمتها نظرا لانخفاض مرونة الطلب على الصادرات والواردات مع ثبات العوامل الأخرى (أبو قحف ، 2001) .

لذا يمكن القول إن الاقتصاد التنافسي هو الاقتصاد الذي تدعمه سوق مالية ذات كفاءة عالية، هذا الواقع يفرض على الدول وخصوصا النامية ضرورة إنشاء أسواق مالية من اجل مواصلة عملية التنمية وتعزيز القدرة التنافسية من خلال ضمان مصادر التمويل وحث مؤسسات الوطنية على التغير والتطوير والالتزام بقواعد الإفصاح والشفافية لتحسين أدائها وتمكينها من المنافسة

ISSN 2072-3875

في الأسواق المحلية والأجنبية، فكلما ارتفع عدد المؤسسات المدرجة واختلفت مجالاتها دل ذلك على سلامة الاقتصاد وتنوع نشاطاته التنافسية التي تضمن النفاذ إلى الأسواق العالمية.

الاستنتاجات والتوصيات :

اولا: الاستنتاجات :

1- ان المصادر التقليدية للمنافسة كالميزة النسبية والاعتماد على الموارد الطبيعية لم تعد فعالة كما كانت في السابق ، مما جعل الاهتمام يتجه نحو مصادر جديدة للمنافسة تعرف بالمزايا المكتسبة ، وأصبحت المنافسة لا تعتمد على قوة العمل او كثافة رأس المال بل تم الانتقال الى قوة العقل والتحكم بالتقنيات الحديثة والاحتكام الى الخلق والإبداع .

2- نظرا للمنافع التي يحققها الاستثمار الاجنبي فان غالبية الدول تسعى الى جذبه باعتباره أداة فعالة في دعم القدرة التنافسية للدول المضيفة له .

3- ان تحسين القدرة التنافسية أمر في غاية الأهمية وينطوي على تحديات كبيرة ، لكنه ليس هم في حد ذاته بل هو وسيلة لتجاوز هم اكبر يتمثل بتحقيق التنمية المستدامة .

4- يمكن ان تعمل تدفقات الاستثمار الاجنبي على تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي توفرها بيئة الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبيات الاندماج فيه طالما ان خيار العزلة الدولية غير مطروح بين الخيارات ، اذ تعمل هذه التدفقات على اتخاذ التدابير اللازمة للانفتاح والخروج من العزلة ودائرة التهميش التي طالما جعلتها بعيدة عن مجريات العالم الخارجي .

ثانيا: التوصيات

1- في ظل المتغيرات الحالية والتي أثرت بشكل او آخر في كافة الدول ، أصبحت الاستثمارات الأجنبية ضرورة ملحة لدعم اقتصاديات الدول النامية من خلال تحويل مواردها المتوفرة الى عناصر قوة تمكنها من منافسة الدول الأخرى ولبلوغ الدول النامية ذلك عليها الاهتمام بعوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمحفظي .

2- نتيجة لتسارع خطى العولمة وتحرير الأسواق تواجه الدول وخاصة النامية معركة شرسة لكسب الافضليات التي تعمل على تدعيم موقعها التنافسي ويضمن لها النمو والاندماج السليم في الاقتصاد العالمي على أسس قوية ، وبما ان مواردها المحلية غير كافية لذا فان الاعتماد على الموارد الخارجية تعد أهم مقومات قدرتها التنافسية ، بدلا من الانغلاق والاعتماد على مواردها المحلية التي هي غير كافية أصلا .

3- على الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي ان تطبق برنامج الأولويات التي يحتاج اليها اقتصادها ، بحيث تعطى الأولوية الى الاستثمارات التي تعمل على تحقيق فائض اكبر او تلك التي تعمل على خلق فرص عمل جديدة لزيادة رفاهية مواطنيها .

4- سن القوانين والتشريعات الداعمة للاستثمار.

المصادر:

أبو قحف ، عبد السلام (2001). اقتصاديات الإعمال والاستثمار الدولي ، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية .

أبو قحف ، عبد السلام (2001). نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية .

التميمي ، رعد سامي عبد الرزاق (2008). العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، ط2، دار دجلة، بغداد .

الجوهري ، خالد عبد العزيز (2000). الاندماج بين الظاهرة والهوس ، مجلة السياسة الدولية العدد 140 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

الخزرجي ، ليلى عاشور حاجم سلطان (2007). القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي – دول عربية مختارة ، ن اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد .

السيسي ، صلاح الدين حسن (2003). الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم وتطوير وربط البورصات العربية وتاسيس البورصة العربية الموحدة ، ط1، عالم الكتب، القاهرة .

الشمري ، ثامر عبد العالي كاظم (2010). قياس القدرة التنافسية الدولية : دراسة تحليلية لدول مختارة للمدة 1990 – 2007 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة .

العاني ، تقي (2003). الاستثمار الاجنبي ماله وما عليه ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الاول ، العدد 3 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .

العباس ، بالقاسم (2005). مفهوم التنافسية الوطنية ومنهجية قياس مستوياتها، سلسة أوراق عمل Api. wp050 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

العيسوي ، ابراهيم (2000). دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 254 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 .

الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2005 .

ISSN 2072-3875

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (1997). الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت ،1997 .
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي التاسع والعشرون 2001، الكويت، 2002.
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007 ، الكويت ،2007 .
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008 ، الكويت ، 2008 .
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 ، الكويت ،2009 .
الموسوي ، ضياء مجيد(2005). العولمة واقتصاد السوق الحر ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
النجفي ، سالم توفيق (1982). التنمية الاقتصادية الزراعية ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل .
برتان ، جيل (1980). الاستثمار الدولي ، منشورات عويدات ، بيروت .
تايسون ، لورا اندريا (1998). من يسحق من ؟ الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالمية ، ترجمة عبد الحميد محبوب ، ط1 ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة .
تقرير التنافسية العربية 2003 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2003.
جميل ، هيل عجمي (2001). تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة الى البلدان النامية وآثارها المتوقعة ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 27، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد .
حموري ، بلال عبد الله (2005).الاستثمار الأجنبي المباشر واتفاقيات التجارة الحرة لزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي : تجربة الأردن ، مديرية الدراسات – مؤسسة تشجيع الاستثمار، الأردن .
خضر ، حسان (2004). الاستثمار الاجنبي المباشر: تعريف وقضايا ، سلسلة جسر التنمية العدد 32، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .
سورس ، جورج (2003). جورج سورس والعولمة ، ترجمة هشام الدجاني، ط1، مكتبة العبيكات، الرياض .
شمس الدين، اشرف (2003).التجارة العالمية وعلاقتها بالديون الخارجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا،الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية،كانكون،المكسيك،10- 14 ايلول، 2003 .
صقر، عمر جميل (2001). العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان .
صندوق النقد العربي ، (التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق)، تحرير سعود البريكان وآخرون، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2005.
صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ابو ظبي ، 2009 .
صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، 2007.
صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2003.
طاقة ، محمد (2001). العولمة الاقتصادية ، ط1، مطبعة السرور بغداد .
عبد السلام ، رضا (2007). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا مع التطبيق على مصر، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر .
عبد الغفار، هناء (2002). الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية ، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد .
عبد المحسن ، وفيق محمد (2001). التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير ، ط1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
عبد المهدي ، عادل (2004). عولمة النشاط الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة .
علي ، عبد القادر علي (2004). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، سلسلة جسر التنمية ، العدد 31، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت .
عمر، حسين (2000). الاستثمار والعولمة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة .
عوض الله ، زينب حسين (2004). الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية ، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقية التجارة العالمية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
كنونة ، امين رشيد (1985).الاقتصاد الدولي ، ط1، مطبعة الجامعة، بغداد .
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، (تقرير الاستثمار العالمي 2004: التحول نحو الخدمات، استعراض عام)، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004 .
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2006، (الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية: استعراض عام)،الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف ،2006 .
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2007، (الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية:استعراض مرجعي) الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف،2007 .
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2007، (الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية : استعراض عام)، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2007 .

ISSN 2072-3875

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2008، (الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية : استعراض مرجعي) الامم المتحدة ، نيويورك وجنيف، 2008 .

مطر، محمد (1999). إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية ، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن .

نعمة ، كريم (التقسيم العالمي للاستثمارات الأجنبية)، مجلة العلوم الإنسانية http://www.u1uminsania.net/a138

واندروستون ، شيام خيماني (1996). مؤشرات القدرة التنافسية الدولية لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، نشرة الندوة ، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا ، القاهرة.

وديع ، محمد عدنان (2003). القدرة التنافسية وقياسها ، مجلة جسر التنمية ، العدد الرابع والعشرون ، السنة الثانية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

وهبي ، عمر طارق (2006). سياسات الإصلاح الاقتصادي مهام التطور وبنى التحول في الهياكل الاقتصادية: العراق أنموذجا ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد .

El – Erin , mhamed and El – Gamal, Mohammad (1997). Attracting Foreign nvestments to Arab countries: Getting the Basics Right, working paper No. 9718, Economic Research Form, July .

El – Erin , Mohamed & El – Gamal , Mohammad (1997). Attracting Foreign Investments to Arab Countries: Getting to Basics Right, working paper No. 9718, Economic Research from July .

Moosal , I. A. (2002). Foreign Direct Investment, Theory, Evidence and Practice , ntony Row. Ltd, Great Britain .

Ssun,Xiaolum (2002).Foreign Direct Investment and EconomicDevelopment,2002,byweb .www.unpani.un.intradoc/groups/public/document/un.

UNCTAD, The Globalization of financial markets, 1997.

UNCTAD, World Investment Report, 1999, UN, new York, USA,2000.

UNCTAD,Wir2006, overview, New York & Geneva, 2006.

UNCTAD,World investment Report – Cross Border Mergers,Aquisitionm and Development, U.N, New Yoek and Geneva. 2008 .

UNCTAD, World Investment Report-Cross Border Mergers Aquisitionm and Development , U.N , New York and Geneva . 2009.

World Economic Form ,(2008).The Global Competitiveness , Report 2007 – 2008 , Switzerland Geneva .

ISSN 2072-3875